

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ،
وبعدُ:

تعد ظاهرة الإعراب من الظواهر التي أشبعت بحثاً ودراسة، ولكن ما يميز تلك الدراسات والبحوث أنها جمعت آراء القدامى و المحدثين ولكل منهم رؤية يراها أنها الأولى فيم لو طبقت تطبيقاً صحيحاً، فكنت من المنتشوقين لمعرفة التطبيق الصحيح لاسيما في مجال التدريس بوصفه المجال الأولى لكونه يشكل العنصر المهم في إعداد أجيال متقنة للغة العربية ولو بأبسط صورها؛ فجاء البحث مركزاً على الدعوة التيسيرية بوصفها تيسيراً للقديم الموسع ؛ لأقف على مدى التطبيق الذي أصاب الدرس النحوي من تلك الجهود التي بذلت وما زالت تبذل .

فجاء البحث متضمناً ثلاثة مباحث وتمهيد وخاتمة تضمنت نتائج البحث، أما المبحث الأول فقد تضمن رأي القدامى والمحدثين في ظاهرة الإعراب وأما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه ظاهرة الإعراب و الدعوة التيسيرية لبعض المحدثين وأما المبحث الثالث والأخير فقد تضمن بعض مظاهر الإعراب في القرآن الكريم، ومن ثم ختم البحث بالنتائج التي توصل إليها .

التمهيد

الإعراب لغة واصطلاحاً

الإعراب لغة:-

قال الأزهري : الإعرابُ والتعريبُ معناهما واحد ، وهو الإبانة ؛ يقال أعرب عنه لسانه وعَرَبَ أي أبانَ وأفصح وأعربَ عن الرجل : بيّن عنه . وعَرَبَ عنه : تكَلَّمَ بحجته . وحكى ابن الأثير عن ابن قتيبة : الصوابُ يُعَرَّبُ عنها ، بالتخفيف . وإنما سُمِّيَ الإعرابُ إعراباً ، لتبيينه وإيضاحه ؛ قال وكلا القولين لغتان متساويتان ، بمعنى الإبانة والإيضاح . (١) ،

وقيل : أنَّ الإعراب : البيان . يقال : أعرب عن نفسه . وفي الحديث : (التيب تعرب عن نفسها) الحديث عن عدي بن عدي الكندي عن أبيه عن رسول الله قال : (اشيروا على النساء في أنفسهن) ، فقالوا : إن البكر تستحي يا رسول الله . قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (التيب تعرب عن نفسها بلسانها ، والبكر رضاها صمتها) أخرجه أحمد في المسند ١٩٢/٤ أي : تبين . وإعراب الكلام : إيضاح فصاحته ، والعربي : الفصيح البين من الكلام ، قال تعالى : ﴿ قرآنا عربيا ﴾ يوسف / ٢ ، وقوله : ﴿ بلسان عربي مبين ﴾ الشعراء / ١٩٥ ، ﴿ فصلت آياته قرآنا عربيا ﴾ فصلت / ٣ ، ﴿ حكما عربيا ﴾ الرعد / ٣٧ ، وما بالدار عريب . أي : أحد يعرب عن نفسه ، وامرأة عروبة : معربة بحالها عن عفتها ومحبة زوجها ، وجمعها : عرب . قال تعالى : ﴿ عربا أترابا ﴾ الواقعة / ٣٧ ، وعربت عليه : إذا رددت من حيث الإعراب . والمعرب : صاحب الفرس العربي ، كقولك : المجرب لصاحب الجرب . وقوله : ﴿ حكما عربيا ﴾ الرعد / ٣٧ ، قيل : معناه : مفصحا يحق الحق ويبطل الباطل ، وقيل : معناه شريفا كريما ، من قولهم : عرب أتراب أو وصفه بذل ك كوصفه بكريم في قوله : ﴿ كتاب كريم ﴾ النمل / ٢٩ ، وقيل : منسوب إلى النبي العربي ، والعربي إذا نسب إليه قيل عربي ، فيكون لفظه كلفظ المنسوب إليه ، ويعرب (هو يعرب بن قحطان ، أبو اليمن كلهم ، وهم العرب العاربة ، ونشأ سيدنا إسماعيل معهم فتكلم بلسانهم) قيل : هو أول من نقل السريانية إلى العربية ، فسمي باسم فعله . (٢)

الإعراب اصطلاحاً:

تحدث سيبويه (٣) عن الاعراب ولكن لم يذكر اللفظ بنصه وإنما أشار الى دلالاته فقد خصص باباً في كتاب اسماء (هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية) ثم يغوص بعد ذلك بما تسمى به هذه المجاري وماتجريه على ثمانية • على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والكسر والوقف (وبذلك يكون جمع بين علامات الاعراب والبناء • وما يطرأ على اللفظ من تغير • وعرف ابن جني(٤) الاعراب قائلاً (لأعراب : هو الابانة عن المعاني بالالفاظ ،أي انك اذا سمعت أكرم سعيد أباه ، علمت برفع أ حدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ،ولو كان الكلام شرحاً واحداً لأ سنبهم احدهما من صاحبه) •

كما ذكر الزجاجة في باب الفروق بين النحو واللغة والإعراب والغريب ((ان النحو اسم لهذا الجنس من العلم ••• والاعراب اصله البيان أعرب الرجل عن حاجته اذا ابان عنها ،ورجل معرب أي مبين عن نفسه ،ومنه الحديث ((التَّيِّبُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا)) (٥)؛ ثم يعلل اختيار النحويين أواخر الكلمات للدلالة على الإعراب بقوله

((ان النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل عن المعاني ،وتبين عنها رسومها إعراباً كأن البيان بها يكون كما يسمى الشيء باسم الشيء اذا كان يشبه أو مجاوراً َ َ له • ويُسمى النحو إعراباً ،والإعراب نحواً سماعاً لأن الغرض طلب علم واحد)) (٦) •

وذكر أبو هلال العسكري أن الفرق بين النحو والقصد : أن النحو قصد الشيء من وجه واحد يقال نحوته إذا قصدته من وجه واحد، والناس يقولون الكلام في هذا على أنحاء أي على وجوه، وروي أن أبا الأسود عمل كتاباً في الاعراب وقال لأصحابه انحوا هذا النحو أي اقصدوا هذا الوجه من الكلام فسمي الاعراب نحواً، وناحية الشيء الوجه الذي يقصد منه وهي فاعلة بمعنى مفعولة أي هي منحوة. (٧)

كما عرف الجرجاني الإعراب بأنه ((هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو

تقديرًا.)) (٨)

وجاء النحو مرادفاً لمعنى الإعراب في قول ابن السراج ((النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلم كلام العرب وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من إستقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة فباستقراء كلام العرب فاعلم : أن الفاعل رفع والمفعول به نصب وأن فعل مما عينه : ياء أو واو تقلب عينه من قولهم : قام وباع •

واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا : كل فاعل مرفوع وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا : لِم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتاً ألفاً وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما تستخرج منه حكمته في الأصول التي وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع)) (9)

وعرف الرماني الاعراب بأنه ((موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى)) (10) وتابع المحدثون القدامى في تعاريفهم للنحو فقد عرّفه الدكتور مهدي المخزومي قائلاً ((أن يتغير آخر الكلمة بتعاقب الأغراض النحوية التي تؤديها الكلمة أثناء الجملة)) (11) والم عاني الأعرابية أو الأغراض النحوية في خصائص الاسماء وحدها ، فالمعرب هو الاسم .

كما تحدّث القدامى والمحدثون عن أصل هذه التسمية فقد ذكر أحمد بن فارس أن العرب العاربة لم تعرف هذه الحروف بأسمائها، وأنهم لم يعرفوا نحواً ولا إعراباً ولا رفعاً ولا نصباً ولا همزاً . قالوا والدليل على ذلك ما حكاه عن بعض الاعراب أنه قيل له لِمَ تجرُّ فلسطين فقال: إني إذن لقوي)) (12)

كما أشار الدكتور محمد كشاش الى التطور الدلالي الذي لحق المصطلح النحوي بعد انتقاله من المدلول الحسي بقوله ((إن المصطلحات النحوية كانت أسماء لمسميات عرفوها ، وألفاظاً لأحداث وعوها ، فمصطلح النحو والاعراب والرفع والنصب وسواها لم تكن تعرف الا بأسمائها)) (13) ومما تقدم يتبيّن لنا أصالة مصطلح الإعراب من منبعه العربي الأول أي من بواد ي نجد والحجاز ، بدءاً من جمع متعلقاته من أفواه الأعراب ، وانتهاءً بتقعيد مصطلحاته على أيدي النحاة التي لم تخرج عن الربط بين المعنى أو ما يسمى بالغرض النحوي وبين التغيير الذي يلحق الكلمات في أواخرها المتمثل بالعلامات الإعرابية .

المبحث الاول

رأي القدامى والمحدثين في الإعراب

تحدّث القدامى عن الإعراب وجعلوه دالاً على المعاني مُستدلين في ذلك من خلال الجمل التي تم سياقها ولكلٍ منهم تفسيره :-

فهذا سيبويه (١٤) تحدّث عن الإعراب ولكنه لم يذكر اللفظ بنصه وإنما أشار الى دلالة فقط خصص باباً في كتابه أسماء (هذا باب مجاري أواخر الكلم في العربية) وعدّها مجاري ثمانية (النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف ،وفي هذا يكون قد جمع بين علامات الاعراب وعلامات البناء ،مُبيناً ان علة ذكر هذه المجاري الثمانية للتفريق (بين ما يدخله ضربٌ م ن هذه الاربعة لما يُحدّث فيه العاقل وليس شيء منها الا ويزول عنه))(١٥) مفرقاً به في البناء الذي لا يتأثر بالعامل بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عاملاً منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب فالرفع والجر والنصب والنصب والجزم لحروف الاعراب .

وهذا ابن جني (١٦) يربط الإعراب في إبانة المعاني جاعلاً من السياق دليلاً عليه بقوله : ((الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ؛ ألا أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيد أ أبوه)) ويرى أن ذلك في الكلام المفرد أما في التنثية والجمع فإن علامات الإعراب هي التي يتضح من خلالها الغرض وبيان المراد في الجملة وبذلك يكون ابن جني قد ربط الإعراب في إبانة المراد من اللفظ ودلالة السياق في بيان التركيب المراد .

أما أحمد بن فارس (١٧) فقد عدّ الإعراب من العلوم الجليلة التي تميّزت بها العرب وفي هتميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين ، مستدلاً ببعض الأمثلة في قوله ((مأحسن زيد)) غير معرب أو ((ضرب زيد عمر)) غير معرب لم يوقف على مراده ، فإذا قال مأحسن زيداً أو مأحسن زيداً أو مأحسن زيد أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده)) .

فليست الحركات الاعرابية وحدها عنده دوالٍ على معان بل قال غيرها فكأنه يشير الى الفاعلية والمفعولية والمضاف والتعجب والاستفهام .

كما ذكر الزجاجي (١٨) في ((باب القول في الإعراب ، لِمَ دخل في الكلام)) أن الإعراب دالا على الفاعلية والمفعولية فقد جُعِلت الحركات الإعرابية تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا ضرب زيد عمراً ، فدلّوا برفع زيد على أن الفعل له ، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به) ، فأشار بذلك الى العلامات الاعرابية وعلاقتها بالمعنى ، كما أشار ، ولكن ليس على وجه التصريح الى تركيب الجملة بقوله ((ضرب زيد)) فدلّوا بتغيير

أول الفعل ورفع الفعل لما لم يسمَّ فاعله وأن المفعول قد ناب منابه ((١٩) كما أشار الى التقديم والتأخير وأثره في بيان المعنى فهم يقدموا ذلك متى أرادوا ذلك، فكأنه يشير الى مقام الكلام بالإضافة الى سياقه .

فنحن نراه يرجع جميع تلك الدلالات الى الحركات الإعرابية وأنه رأي جميع النحاة الا قطرباً يعلل ذلك بقوله ((أن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكان يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا أمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ٠٠٠ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة قبل الإسكان)) (٢٠)

وقال المخالفون رداً عليه (أعني قطرباً) (لو كان الغرض من الإعراب كذلك لجاز خفض الفاعل مرة، ورفع مرة أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف اليه ، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك)) (٢١)

ويرى الزجاجي (٢٢) هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم .
نلخص مما تقدم إنه مهما كان الخلاف بين النحويين فلا يخرج بنا عن وجود الإعراب في اللغة العربية، وإن الخلاف في بعض المسائل التيسيرية لأجل تقريب المادة العلمية وتوحيد موضوعاتها، لا لأجل الحذف والإختصار .

أما المحدثون (٢٣) فيرون أن الإعراب من صفات اللغة الأدبية التي نزل بها القرآن الكريم في حديثٍ عن الاختلاف الإعرابي في بعض المسائل فقد ((كان الإعراب من الظواهر اللغوية التي عني بها الخاصة من العرب في خطبهم وشعرهم ، وعد بينهم ما يفخر به الأديب ويمعن في مراعاته أما في لهجاتهم ولغة التخاطب بينهم فلا تكاد تعلم شيئاً من قواعد إعرابهم ، وعما التزموه في تحريك أواخر الكلمات أو اسكانها)) (٢٤)

فظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعاً كما يقول النحاة ، بل كانت صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية ، ولم تكن من معالم الكلام العربي في أحاديث الناس ولهجات خطابهم (٢٥) ثم نراه يعود في كتاب آخر (٢٦) مستندلاً على أن للنحو أثر كبير في بيان معاني الجمل أو الألفاظ وذلك ((لأن نظام الجملة العربية أو هندستها يحتم ترتيباً خاصاً لو أختل أصبح من العسير أن يفهم المراد منها ، ويضرب لذلك مثلاً في جملة جاء فيها (لاتصدقه في وسط الصحراء فهو هل يعقل في ثوان النفط كذاب العين تتضخ) معلقاً عليها بأن ذلك خلل في التركيب النحوي للجملة التي أصلها بمثل حوار دار بين صديقين ويقول أحدهما للآخر (لاتصدقه فهو كذاب هل يعقل أن تتضخ العين بالنفط في وسط الصحراء)) (٢٧)

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن مثل هذه القواعد تكتسب عن طريق التلقي والمشافهة ثم تصبح بمثابة العادات الكلامية دون الشعور بخصائصها أو على الأقل دون أن يشعر الفرد بها شعور عالم النحو والصرف (٢٨)

ويذهب هذا المذهب الدكتور عفيف دمشقية (٢٩) مميّزاً اللغة النموذجية الأدبية أو الفصحى عن اللهجات ، ويرى أن هذه اللغة الأدبية لا تستخدم إلا في المواقف الأدبية، أو العلمية ، أو التعليمية حتى بالنسبة للمتمكن منها وانها أصبحت كالسليقة له ، فهو يعود الى لهجته أو تغلب عليه هذه اللهجة إذا ما عاد سيرته الطبيعية في تصريف حياته الطبيعية ، فالعرب لا يمتلكون السلائق التي تجري إعراب الكلام مجرى النحاة أو بما أسموه من حدود العربية ثم فسدت سلائقهم بالابتعاد عن مواطن لغتهم الأولى ولانصرافهم عن قراءة كتبهم الكريم بالحماسة التي كان يقرأون بها في صدر الاسلام أو لقلة إتصالهم بتراثهم الأدبي والحفاظ على فصاحتهم في مواقف أدبية بحث والإعجاب بفصاحة الإعراب لالتصاقهم بالبادية التي عدوها مهد اللغة الأولى (٣٠) .

أما الدكتور مهدي المخزومي فيرى أن المعاني الإعرابية المرموز لها بالضمّة والكسرة والفتحة إنما تكون في الاسماء وحدها ، أما الأفعال فلا تؤدي مثل هذه الوظائف ، ولا تعبر عن شيء في المعاني الإعرابية ، فلا يكون الفعل مسند اليه ولا مضاف اليه ولا مفعولاً (٣١)

كما يرى أن هذه المعاني الإعرابية للعامل يؤثر فيها ((ولكنها عوارض لغوية عربية ، اقتضاها أسلوب العربية في الوصول الى الغرض من تفاهم بين المتكلمين واقتضاها ترتيب العربية العضوي)) (٣٢) فالضمّة عنده علم للإسناد سواء أكان مسند اليه أو تابعاً للمسند اليه ، والكسرة علم للإضافة سواء أكان مضافاً اليه أم تابعاً للمضاف اليه .

أما الفتحة عنده فقد اختصت بما لم يدخل في اسناد ولا إضافة ، سواء إدّت وظيفة لغوية أو معنى إعرابياً ، أو لم يؤدّ شيئاً من ذلك ، كأنها اختصت بما خارج نطاق المسند اليه ادّى معنى أم لم يؤدّ .

كما اتفق الجوّاري (٣٣) مع الدكتور مهدي المخزومي بأن الإعراب أصل في الاسماء ، لأنها تستحقه من دون غيرها من أقسام الكلم ، وأنه فرع في الأفعال يطرأ عليها في أحوال بعينها ، أحوال تتضح في الكلام ، وهذا المعنى هو الذي يسميه النحاة بالمضارعة ، وإن الحروف لانصيب لها في الإعراب ، فهي لازمت حالة واحدة ، لأنها تلزم في الكلام لاتتعداه ولا تتحول عنه ، وإن النحاة استمد جميع اصطلاحات أحوال الإعراب من الاسماء وما يطرأ عليها من إعراب .

أما الدكتور إبراهيم مصطفى فمعاني الإعراب عنده هي : الاسناد والاضافة ، والعلامات الدالة على هذه المعاني هي الضمة والكسرة وأن الفتحة ليست من علامات الإعراب ((وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن تنتهي بها الكلمات في درج القول ، ما لم يدعهم الإعراب الى حركة يدلون بها على معنى ، أو يدعهم الوقف الى اسكان يثبت عند النطق)) (٣٤) ، مؤيداً ذلك بما ورد في كلام العرب بالنصب على نزاع

الخافض، ومعناه من حق الكلام أن يكون الجار مذكور ثم يحذف لسبب ما ،فتقلب الكلمة مفتوحة ؛ مثل تمرون الديار فكأن الفتحة عند العرب تصبو اليها حين يحذف داعي الجر حرفاً أو اسماً(٣٥) .

وقد علل اهتمام النحاة بقضية الإعراب وعلاقته بالمعنى ((في اهتمامهم بتوجيه آيات القرآن الكريم حسب تلك المعاني، ولو لم يكن ذلك لما دارت خلافاتهم في التشريع ، وغيره استناداً الى القراءات القرآنية)) (٣٦)

نخلص من خلال ماتمّ دراسته أن الإعراب موجود ، وأنه فُسرّ بالعلامات الاعرابية التي تدل على تلك المعاني من فاعلية ومفعولية وضافة ، وإن حدث اختلاف فهو اختلاف في اللفظ فقط دون الجوهر فالضمة علم للأسناد عند المحدثين وعلامة رفع عند القدماء لما يرفع من الفاعل والمبتدأ والخبر وجميعهم من ضمن الاسناد ، وأن الكسرة علم للإضافة عندهم ، وأنها علامة لما يجري حرف الجر او الاضافة عند القدماء وأن الفتحة علامة لما ينصب وإن خرج عن حيز الاسناد فنحن بنا حاجة اليه والى ذكره .

أما الخلاف في أيّ منهما اصل فيه الإعراب فالرأي الغالب أنّ الإعراب أصل في الاسماء فرع في الافعال لكونه الأكثر تأثيراً بما يدخل عليه .

المبحث الثاني

الإعراب والدعوة التيسيرية

أقرّ ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة) ظاهرة الإعراب ولكنه دعا الى تيسيرها بالغاء العلل الثواني والثالث ،والغاء القياس والغاء التمارين غير العملية ،فهو لم يلغ الإعراب أساساً وإنما أراد مظهر فيه تمسكاً بمذهبه الظاهري(٣٧)

وقد وافق الدكتور إبراهيم أنيس هذه الدعوة وعدها من الآراء والأفكار الناضجة التي تستحق النظر والتقدير من كل باحث منصف ،ويرى أن هذه الدعوة ظلت مخطوطة و مغمورة حتى كشف عنه ا حديث نشره الدكتور شوقي ضيف وعلق عليه (٣٨)٠

فهو يجد ان أغلب هذه الآراء منبعثة من مذهبه الظاهري ،ومع هذه الدعوة يرى أن النحو بحاجة الى تصنيف جديد ،وأن هذا الاساس لم ينفرد به ابن مضاء القرطبي ،وأحسه من قبل الجاحظ ،ولكن في شكل آخر مفسراً فيه الجانب المادي وأغراض التكسب التي دعت بعضهم الى هذا التعليل كما في الرواية الآتية: ((قلت لأبي الحسن الاخفش :أنت أعلم الناس بالنحو ،فلم لاتجعل كتبك مفهومة ؟ ومابالنا نفهم بعضها ،ولانفهم أكثرها ،ومالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم ؟

قال : أنا رجل لم أضع كتبتي هذه لله ،وليست من كتب الدين ؛ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني اليه ،قلت حاجاتهم إليّ فيها ٠٠٠ وإنما قد كسبت في هذا التدبير ،اذ كنت الى التكسب ذهبت) (٣٩)

ويرى ابن مضاء أنه حري بنا أن نستجيب الى هذا النداء (أي نداء تيسيرالنحو) ،حتى نخلص الناس ،لأنه في كثير من صورته يخرج من منطق الناس ومألوف عقولهم ٠ وفي ختام كتاب الرد على النحاة نجد الدكتور شوقي ضيف يقول :((إننا عندما نطبق مادعا اليه ابن مضاء ،من منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات ،كما نطبق على هذه الأبواب ،مادعا اليه من الغاء نظرية العامل ،نس تطيع ان نصنف النحو تصنيفاً جديداً)) (٤٠)، في بحث الحقائق النحوية بطريقة منظمة ،تحمل التيسير للنحو العربي في العصر الحديث ،ومناقشة الأصول والمبادئ النظرية التي وضعتها البصرة من ناحية أخرى ،ونقدها على وفق أصول نظرية جديدة (٤١)٠

أما الدكتور عبد الستار الجواري فيرى أن دراسة الجملة أجدى وأنفع، وأضمن للفائدة ،من دراسة الالفاظ المفردة ،((ذلك لأن فهم مفردات الجملة ،ومعرفة أحوال تلك المفردات ،ينبغي أن تأتي من خلال الادراك الكلي لتكوين الجملة ،والعلاقة التي تقوم بين أجزائها)) (٤٢)٠

فدعوته التيسيرية تقوم على أساس طبيعة الاسناد ،ودراسة ركني الجملة المسند اليه والمسند ، من حيث علاقة كل منهما بالآخر ،ثم من حيث أثر كل منهما في صاحبه ،في بيان معنى الكلام واستقامته . فالدراسة تقوم عنده على ماياتي :

١- تقسيم الجملة على قسمين :الجملة الفعلية والجملة الاسمية ؛ لأن هذا التقسيم لايد منه ابتداء حتى يقف الدارس على طبيعة المعنى الذي يعبر عنه أو تعبر عنه الجملة ويكون تقسيمها باعتبار معنى الزمن فقط

وناطقه لأن الاعتبارات الأخرى في تقسيم الجملة منها اعتبار الإثبات والنفي والخبر ، والإنشاء فإنها من تصنيف علوم البلاغة كالمعاني والبيان (٤٣) .

وأنه لافرق بين الجملتين :قام زيد،وزيد قام ،من حيث كونهما جملة فعلية أو اسمية ،وهذا رأي الكوفيين من قبل؛ فالمسند فعل في الجم لتين،وإنما الفرق ينحصر في تقديم المسند اليه في الجملة الثانية (زيد قام)للاهتمام به وتأکید الحكم عليه . أما الجملة الاولى فهي الجملة الفعلية على سبيلها وعلى المألوف فيها .

٢- إدراك العلاقة بين الإعراب والمعنى ،سيعلم الدارس موقع اللفظ من الإعراب من خلال م وقعه من التركيب ،وسيدرك اختلاف وجوه الإعراب باختلاف أساليب الكلام ،ففي باب الجملة المنفية مثلاً لماذا تعمل أداة النفي (لا) في الجملة الاسمية أحياناً،ولا تعمل في الجملة الفعلية أبداً،وكيف تعمل النصب تارة ،والرفع تارة أخرى ،وماالفرق بين المعنيين .

٣- أن فقدان العلاقة بين المعنى والإعراب هو الذي جعل من درس النحو صناعة عقيمة قليلة الجدوى ،بل قلما ينسهم الدارسين الى ضبط القواعد وانتحاء كلام العرب فهماً،ودوقاً،وتعبيراً .

٤- يرى الاستاذ الجواري أن سبب استئثار الأسماء اغلب أبواب النحو ؛لأن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال فأصبح مدار الإعراب على الأسماء أعم وأوسع ولم يصيب الأفعال من النحو النصيب اليسير مفرقاً،بعقده مقارنة جميلة بين مذهبين مختلفين قائلاً ((اننا لو نظرنا الى الإعراب على أنه تغير آخر الكلمة بحسب تغير مواقعها وتصرفها في المعاني المختلفة ،لتبين لنا أن كل الأفعال معربة ،الماضي معرب لانه يُفتح ويُسكن ويُضم ،فهو مفتوح الآخر اذا تجرد من اللواحق التي يسمونها ضمائر الرفع كذهب ،او اتصل بالف الاثنين كذهبا ورميا ،وهو ساكن الآخر اذا اتصل بضمائر الرفع المتحركة ك ذهبْتُ وذهبتُنا ،وذهبتُ . . .والامر مُعرب كذلك ،لأنه يُسكن مُجرداً صحيح الآخر ك (إذهب)،ويُجزم كالمضارع اذا كان معتل الآخر أو متصل بالف الاثنين ،ووو الجماعة ،وياء المخاطبة ،كاذهبا ،واذهبوا واذهبي ،وهو ساكن الآخر اذا اتصلت به نون النسوة ،كاذهبتُ .

أما الذين يذهبون مذهب قدامى النحاة فإنّ الإعراب عندهم بعامل ،وكل اثر يحدثه العامل في اللفظ فهو إعراب .

فالمضارع عندهم معرب ،لأنه تدخله عوامل الإعراب -على حد ما يزعمون - كأدوات النصب وأدوات الجزم ، أوالعامل المعنوي ،وهو التجرد من هذه العوامل اللفظية ،فإن أثرها هو اثر معناه في اللفظ الذي يليه اسماً او فعلاً(؛؛)

نستطيع القول أن ظاهرة الإعراب كانت مبنية على اللفظ او مايطرأ عليه من تغيير وخاصة التغيير الذي يطرأ في اواخر الكلم في اثناء الجملة ،فكان هذا التغيير يلفت اذهانهم فلم يعيروا الدوافع اللغوية التي اقتضت ذلك من اهتمامهم فهم لم يمنحوا الدرس النحوي جديداً ،ولم يقدموا للدارسين مايفسر لهم الظواهر

اللغوية التي تقتضيها ظروف القول، وعلاقة المتكلم بالسامعين أو المخاطبين، ولذلك كانت المسائل النحوية تدور في حلقة مفرغة لا أول لها ولا آخر لذلك اصاب هذه الدراسة حجب وعقم واصبح الدرس النحوي وما حشوه من تعليل وتأول غاية يقف عندها الطالب، لا وسيلة لتفسير ما يدور على الألسنة، وما يطرأ على الكلام من تغير وما يجره الاستعمال ومقتضيات القول على الكلام من ضرورب التغير والتقلب مما يلاحظه الدارس وهو يتتبع اساليب العرب في كلامهم وطرائقهم في التلّيف (٤٥)

كما أن هناك كثيراً من الدعوات الى تيسير النحو عدّ أصحابها من الرواد في هذا المجال فقد كتبت مقالة بعنوان (الدكتور محمد خير الحلواني رائد في تجديد النحو العربي) جاء في بعض منها ((بعد الدكتور محمد خير الحلواني (١٩٣٣-١٩٨٦) رائداً من رواد تجديد النحو العربي، وإن لم يذكر بين المجددين، بين، أمثال عبد السلام هارون وعباس حسن، ود. مهدي المخزومي، ود. شوقي ضيف وغيرهم، لكن من يطلع على ما كتبه، وما ضمّن كتبه من آراء وأحكام يجد أن عنده تجديداً لا يكاد يصل إليه الذين سبقوه، ولا سيما في كتابه «النحو الميسر» الذي ضمّ معظم أبواب النحو، فقد بنّى أحكاماً تستند إلى المنطق، والقاعدة، والتحليل الرياضي، فوصل منها كلها إلى الاستنتاج والاستنباط، وكان هذا في منهج تميّز به من غيره. ثم يستمرّ الراشر بقوله:

لقد بدا التجديد عند الحلواني في عدة أشكال، منها طريقة عرض المادة، وتبويبها، وتشعيبها، وتقسيمها، ومنها الأمثلة التوضيحية التي تفاوتت بين القرآن والشعر الذي يُحتجّ به، والشعر الذي تجاوز عصر الاحتجاج حتى وصل إلى العصر الحديث، بل كانت العبارة القريبة من القارئ، من حياته ومحيطه الشاهد الذي استند إليه كثيراً ليوضح قاعدة، أو يقيم أخرى، أو يشرح ثالثة، ليأتي بحثه سهلاً معروفاً خالياً من التعقيد والإشكال.

كما بدا التجديد في مناقشة أقوال القدامى والمحدثين على السواء، فرفض أحكاماً عدّها من الشاذ، أو مما تأوّل القدماء، أو مخالفة للقياس، وكانت عنده الجرأة في تقديم قواعد جديدة انفرد بها، قامت على المحاكمة والتحليل، ولم تكن مخالفة للاستدلال الذهني الذي أرسى عليه عدداً من الأحكام، وكذا المعنى الذي كان نصب عينيه دائماً عند شرح القاعدة وتحليلها وإعرابها شواهداً وأمثلة.)) ويمكن القول أن الحلواني لم يكن الرجل الوحيد الذي ناقش أقوال القدامى ودعا الى نحو سهل ميسر بل كادت الدعوات جميعاً وإن اختلفت في تسميتها تصبّ في دورق واحد ألا وهو تيسير النحو العربي؛ بشكل يستسيغه العالم والمتعلم؛ أعني بذلك ما علّله صاحب المقالة من كون الدكتور الحلواني معلماً وممارس التدريس فأكتشف أخطاء تكاد تكون خافية على الطالب أو المتعلم (٤٦)

وقد تبين لبعضهم من خلال استقراء المحاولات العديدة التي دعت الى تيسير النحو وتجديده على اختلاف مذاهبه أنّ المشكلة لا تعود الى اللغة العربية وقواعدها على الرغم من وجود صعوبة في القواعد إنما تعود المشكلة الى الاعرابي نفسه والذي لم يتقن طرق التدريس؛ فالمشكلة ليست في النحو نفسه بل في طرق

التدريس والتي تركز على أصولية اللغة وأصالتها وسموها اللساني العصري لتصبح لغة عصر وحياة (٤٧)؛ وفي ذلك إشارة الى الربط بين الدرس النظري في النحو وبين التطبيق العملي في الأقوال والأفعال بما تجرى من مناقشات للبحوث والرسائل الجامعية باعتماد اللغة العربية الفصيحة بدلاً من اعتماد اللغة الدارجة التي تسيء الى الواقع اللغوي والتطور الحضاري الذي تشهده الأمم اليوم؛ فحري بنا ونحن بناء العربية أن نكون انموذجاً بارزاً بتمثيلها بأبهى صورها ولما كان القرآن الكريم هو جوهر اللغة العربية وسرّ خلودها لذا جاء المبحث الآتي تطبيقاً لعدد من آيات الذ كر الحكيم.

المبحث الثالث

مظاهر الإعراب في القرآن الكريم

لابد أن نقول أولاً كما قال الدكتور الجوّاري بأن (أساليب العبارة القرآنية يعجز أن يلمّ باطرافها ويدلّ عليها وهي معين ثر غدق يفتح لذي الذوق والحس اللغوي آفاقاً في فهم الأساليب وذوقها رحيبة مشرقة) (٤٨)

؛كما نودُّ أن نشير الى أنَّ القرآن كله معجزةٌ في ألفاظه وتعبيره ؛لكننا وقع اختيارنا على هذه الآيات لعلاقتها
ببحثنا وهي على النحو الآتي:-

أولاً:- الحذف والتأويل

١- حذف المبتدأ

قال تعالى : ﴿بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ التوبة ١

قال : براءة خبر مبتدأ محذوف أي هذه براءة (٤٩)

فهذا التوجيه الإعرابي جاء لمجرد توجيه القاعدة الإعرابية (وفي ذلك عبث بالنص وخروج عن

المعنى الذي أريد به، وهو بعد ذلك كله تضييع لفنية الأسلوب) (٥٠) •

وفي ذلك يرى الدكتور الجواري أن تمسك النحاة بأجزاء الجملة ولا سيما طرفاها اللذان يعرفان بالعمدة هو الذي
دفعهم الى تقدير مالم يذكر منها، وخرج بنتيجة بعد طرح الأمثلة المختلفة هي ما أسماها ب (حقيقة ذات طرفين)
(٥١):

الاول: إن بعض الأسماء التي يوتى بها في حالة الإسناد تكون مشحونة بالمعنى والإيحاء بحيث لا تحتاج الى
م ايوضحها أو يصفها أو يسند اليها •

الثاني :الاكتفاء بمجمل ما يد لُ عليه السياق من معنى الوصف والإسناد دون التقيد بورود لفظ يشار اليه
بضمير أو نحو ذلك •

نحن مع الدكتور الجواري فيها ذهب اليه ، لكن سائل يسأل لِمَ رفعت (براءة)؟ وما جوابنا له؟

أنكتفي بالمعنى والإيحاء أم نوضح له ما يريد بتقدير محذوف (هذه) لتستقيم القاعدة والمعنى

معاً، كما أننا لم نعبث بالنص بإضافة خطية له، وإنما هي مجرد إضافة لفظية ؛لم يفرضها

النحاة فحسب بل تطلبها التطبيق الأعرابي للنص القرآني الذي يفرض علينا ((تقدير المعنى ،

وإعادة ترتيب الجملة إن كان فيه ا حذف أو تقديم وتأخير ، ثم يصار إلى تحديد الجملة

الاسمية ، وهي التي تبدأ باسم هو المتحدث عنه ، وهو مرفوع إن لم تدخل عليه (إنَّ أو

إحدى أخواتها) . والجملة الفعلية هي التي بفعل ، وقد يكون ظاهراً أو محذوفاً أو متأخراً

((٥٢)، وإننا لانؤول المحذوف الا بعد التأكد من عدم هـ ؟ لأن الأصل عدم التقدير

والحذف ((فينبغي عدم التعجل لتقدير المحذوف حتى نتأكد من عدمه ، فلا يقال المبتدأ مثلاً

محذوف حتى نتأكد من عدم وروده في الجملة، وأن ثمة ما يستدعي حذفه ، نحو قول الشاعر

:

ضعيفُ النكايةِ أعداءه

مثل هذا يتطلب التقدير لكون المبتدأ غير موجود ، و (ضعيف) وصف لا يصح أن يكون مبتدأ متحدثاً عنه ، إنما شأنه أن يكون خبراً ، والمبتدأ محذوف تقديره (هو) ((٥٣)

٢- حذف المفعول

قوله تعالى:

﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ البقرة ٢٠

يقول الزمخشري :مفعول (شاء) محذوف لأن الجواب يدل عليه والمعنى :ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بها(٥٤)

ويرى الدكتور الجواري أنه لاحاجة للتأويل ،لأن المقصود به إطلاق الفعل دون النص على اسم بعينه،ممثلاً لذلك بقوله تعالى:

﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ الليل ٥١

كما استدلل بقول الزمخشري في إعراب قوله تعالى

﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلَكًا لَّخِيرًا﴾ الإنسان ٢٠١

فقد قال الزمخشري :((رأيت ليس له مفعول ظاهر ولا مقدر ليشتيع ويعم كأنه قيل وإذا أوجدت الرؤية)) (٥٥)

ثم يقول :((إن هذا الأسلوب في الاستغناء عن الفاعل أو المفعول والاكتفاء بالفعل يدل على أن الفعل قد يكون وافر الدلالة واسع المعنى بحيث يقوم وحده مقام التركيب بطرفيه)) (٥٦) ،كما يذكر أن النحاة لا يقبلون بهذا الأمر لأنهم بدأوا النحو بتعريف الكلام : أنه اللفظ المركب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها؛ وأنهم يجيزون حذف المفعول لأنه فضلة؛ وإن لم يدل دليل على حذفه، والمقصود بالدليل ذكر سابق على مكان الحذف .

فاننا نقول إن الاعتماد على إحياء المعنى وحده لا يكفي لصياغة الأسلوب النحوي الذي يفيد الدارس والمتلقي ،ك ما أن هناك من ألقى اللوم على النحاة لأن ((ماقرروه من أن كل جملة يجب أن تشمل مبتدأ وخبر ،أو فعلاً وفاعلاً؛ ولم يعرفوا الجملة الناقصة .ويرونها في النداء مثل :((يا محمد))و((يا علي)) فيقدرون أدعوا محمداً،أو أدعوك محمداً،ولاوجه لهذا التقدير ،ولا هو مع المعنى)) (٥٧)

أقول لم يتضح لنا من النص السابق ما المقصود بالجملة الناقصة ؟، وما ميزتها إذا كانت تامة؟ وكيف نعرف الجملة الناقصة عن غيرها ؟

أليس في الإجابة على هذه الأسئلة نحتاج أولاً إلى معرفة النص، كما نحتاج إلى معرفة تراكيبه الاسمية والفعلية، ومن ثم بعد ذلك نصف الجملة بالتمام أو النقص، ومعرفة ما محذوف أو ما يقدر لها .

ثانياً:- تقديم اللفظ على عامله

قال تعالى: ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ الأنعام ٥٩
فقدم الظرف الذي هو الخبر على ال مبتدأ (مفاتيح الغيب) وذلك لاختصاصه سبحانه وتعالى بعلم ال غيب مؤكداً ذلك الاختصاص بأسلوب آخر هو أسلوب القصر فقال (لا يعلمها الا هو)، إذن قد تتداخل الأساليب القرآنية في الآية الواحدة لأغراض مختلفة كالممدح والثناء والتحقير والتعظيم وغير ذلك من الأغراض (٥٨)

ثالثاً:- الاسمية والفعلية في القرآن الكريم

يستعمل التعبير القرآني بنية الكلمة استعمالاً في غاية الدقة والجمال ومن ذلك قوله تعالى :
﴿ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكَمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ ﴾
﴿ الأنعام ٩٥١ ، فقد استع مل القرآن الكريم الفعل مع الحي فقال (يخرج) واستعمل الاسم مع الميت فقال (مخرج)، ومن المعلوم في النحو أن الفعل يدل على التجدد والحدوث وأن الاسم يدل على الثبوت ، وان من أبرز صفات الحي الحركة والتجدد فجاء معه بالصيغة الفعلية الدالة على التجدد والحركة ، ولأن الم يت في حالة همود وسكون فجاء معه بالصيغة الاسمية الدالة على الثبات (٥٩) فالنص القرآني من المرونة المقصودة ما يتيح لكل قيمة في منظومة قيمته العملية أن تمثل نقطة بدء أو أولية حركة لتصل في سيرها بين القيم جميعاً على محيط دائرة تمثل واحدية الحضور الالهي مركزها (٦٠)

رابعاً:- دلالة (فعل، و) (انفعل) في القرآن الكريم

قال تعالى في سورة التكوين: ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ {١} وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ {٢} وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ {٣} وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ {٤} ﴾

وقال تعالى في سورة الانفطار: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ {١} وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ {٢} وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ {٣} وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ {٤} عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ {٥} ، نجد أن صيغة فعل، و (انفعل) واحدة في

الدلالة أن ((بعثرة القبور)) و((انفطار السماء)) في القرآن الكريم تحدثان تأثيراً واحداً من حيث وقوع الحدث فيهما . وبذلك يقول الدكتور إبراهيم السامرائي (أن النائب عن الفاعل والفعل مادة واحدة وكلاهما مسند اليه وليس الفعل الذي أسموه بالمبني للمجهول الا بناء من أبنية الفعل)((٦١))، ومن خلال ذلك تبين لنا أننا لم نعمد د في تفسير المعنى وإعرابه على القرينة اللفظية وهي كونها فاع لا أو مفعولاً بل إعتدنا على القرائن المعنوية القائمة على علاقة الاسناد باعتباره العلاقة الرابطة بين الجزأين ، وفي ذلك تتضافر القرائن لايضاح المعنى الواحد (٦٢) .

ثالثاً :تأنيث الفعل وتذكيره

من المعروف في القواعد النحوية تأنيث الفعل عند إسناده الى مؤنث حقيقي التأنيث؛ لكننا وجدنا في القرآن الكريم أفعالاً مؤنثة قد أسندت الى فاعل مذكر كما في :
قوله تعالى في سورة فاطر ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ ٢٥ ، فجاء الفعل مؤنثاً بناءً التأنيث للدلالة على كثرة الرسل . فالتذكير يفيد أن الحادث توقع مرة واحدة (٦٣)

رابعاً : القطع في القرآن الكريم

لقد تحدّث الدكتور فاضل صالح السامرائي (٦٤) عن تعريف القطع ، وعلمته ، وقيّمته في اللغة العربية والحكم النحوي له بقوله:
القطع أكثر ما يكون في أمرين: في النعت والعطف بالواو . والقطع هو تغيير الحركة التي ينبغي أن يكون عليها التابع . الأصل في الصفة (النعت) أن يتبع الموصوف بالإعراب (مرفوع - مرفوع، منصوب - منصوب، أو مجرور - مجرور . أما الأصل في العطف بالواو أن يتبع المعطوف بالواو ما قبله بالحركة الإعرابية.

أحياناً تغيّر العرب الحركة فتأتي بعد المرفوع بمنصوب وبعد المنصوب بمرفوع وبعد المجرور بالرفع أو النصب (في النعت) وعندما تتغير الحركة يتغير الإعراب . مثال على النعت : أقبل محمدٌ الكريمُ - رأيت محمداً الكريمُ - مررت بمحمدٍ الكريمِ أو الكريم وهذا الأمر يجري في العطف أيضاً كما في قوله تعالى ﴿والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين﴾ البقرة ١٧٧ ﴿لكن الراسخون في العلم والمقيمون الصلاة والمؤتون الزكاة﴾ النساء ١٦٢ المقيمون (قطع) ، وقد قطع لسببين:-

الأول: لتنبيه السامع وإيقاظ ذهنه إلى الصفة المقطوعة . والمفروض في الصفة أن تأتي تابعة لحركة الموصوف فإذا تغيرت الحركة انتبه السامع . وهذا دليل على أن الموصوف قد بلغ حداً في هذه الصفة يثير الإهتمام ويقتضيه.

والثاني أن القطع لا يكون إلا إذا كان السامع المخاطب يعلم من اتّصاف الصفة بالموصوف التي يذكرها المتكلم أو يقطعها . مثال : إذا قلنا مررت بمحمد الكريم (السامع قد يعلم أو لا يعلم أن محمداً كريم فيُعطي السامع معنى جديداً لم يكن يعلمه) . وإذا قلنا : جاء خالدٌ الكريم فلا بد أن يكون السامع على علم أن خالد كريم أي اشتهر بهذه الصفة حتى عُلِمَت عنه . والقطع في هذه الحالة يُفيد أن المخاطب يعلم من اتصاف الموصوف ما يعلمه المتكلم فإذا كان مادحاً كان أمدح له وإذا كان ذاماً كان أذمّ له .

ما قيمة هذا القطع في اللغة؟ في المدح والذمّ عندما يوصف شخص الكرم فهو مشهور بالكرم ولا يخفى كرمه على أحد وقد يكون الشخص كريماً لكن لا يعرفه أحد . فإذا كان المدح بالقطع يكون أمدح للشخص بمعنى أنه بلغ من الخصال الكريمة ما لا يخفى على أحد فيكون أمدح له . فإذا كان في حالة الذمّ فيكون أذمّ له . كما في قوله تعالى في سورة المسد ﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾ المسد ٤ ذمّ الله تعالى امرأة أبو لهب مرتين مرة بالقطع لأن الكل يعلم بصفاتهما ثم ذمّها بصيغة المبالغة في كلمة (حمالة) على وزن فعالة وهكذا جاء الذمّ بالقطع هنا أذمّ لها لما كانت تلحقه من أذى برسول الله ﷺ .

فتكون كلمة (حمالة) بالنصب قد أدت معنيين في آن واحد هما الذم والمبالغة فيه .
وقد قرأ عاصم (حمالة) بالنصب وقرأ الباقون بالرفع (٦٥) : بالرفع على أن هـ صفة لامرأته فيحتمل أنها صفتها في جهنم ويحتمل أنها صفتها التي كانت تعمل في الدنيا بجلب حطب العضاء لتضعه في طريق النبي (صلى الله عليه وسلم) على طريقة التوجيه والإيحاء إلى تعليق تعذيبها بذلك . وبالنصب على الحال من امرأته وفيه من التوجيه والإيحاء ما في قراءة الرفع (٦٦)

فقد أعترض على ذلك ((لأنه لا يمكن أن تكون صفة بحسب القواعد النحوية لأنّ حمالة الحطب هي إضافة لفظية يعني إضافة صيغة المبالغة إلى معمولها يعني نكرة (وامرأته) معرفة فكيف نصف المعرفة بالنكرة؟ هذه يقال فيها أنها إضافة لفظية . إذا قلنا : رأيت رجلاً طويل القامة (طويل القامة هي صفة لفظية) وإذا قلنا : رأيت الرجل الطويل القامة (الطويل القامة هي موصوف لمعرفة) .

والإضافة اللفظية هي إضافة اسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا دالّين على الحال أو الإستقبال إلى معمولهما ، إضافة الصفة المشبهة والمبالغة إلى معمولهما دون تحديد الزمن مثال : أقبل رجلٌ مصري المولد (مصري المولد إضافة لفظية وبقيت نكرة) وإذا قلنا : مررت برجل مصري النشأة (موصوف لنكرة وتُعرب نعت) وإذا قلنا : مررت بالرجل المصري النشأة (المصري النشأة نعت موصوف لمعرفة) وفي العودة إلى آية سورة المسد (حمالة الحطب) مفعول به لفعل محذوف تقديره أذمّها ((٦٧) .

كما ورد القطع في قوله تعالى:

﴿لَكِنَّ الرَّاٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَ مَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِيْنَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُوْنَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُوْنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُوْتِيْهِمْ أَجْرًا عَظِيْمًا﴾ سورة النساء ١٦٢١ القطع هنا في كلمة (المقيمين الصلاة) لأهمية الصلاة فهي أهم من كل الأعمال.

وفي سورة البقرة آية ١٧٧ ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوْا وُجُوْهُكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِيْنَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِيْنَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُوْنَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِيْنَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ قطع كلمة الصابرين للأهمية وللتركيز على الصابرين . إذن القطع جاء هنا لما هو أهم. والمنصوب في القطع يُعرب مفعول به لفعل محذوف .

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أثر الإعراب التقديري في إظهار دلالة الألفاظ ومعناها في القرآن الكريم، فليس كل إعراب تقديري يؤدي الى تعقيد النحو ، بل قد يكون للإعراب التقديري أثر في بيان معاني النحو من وجهة نظر تحليلية .

الخاتمة ونتائج البحث

لعل من ابرز النتائج التي توصلت اليها البحث هي :

- ١ - من مهمما اختلفت أوجه النظر في تفسير ظاهرة الإعراب فلا يعدو أن يكون ظاهرياً وليس في الجوهر أي ليس في بنية الكلام وتركيبه وإنما في تفسير الحركات الإعرابية التي قد تظهر عليه أو لا تظهر .
- ٢ - اختلف النحاة بينهم في تفسير تلك الحركات الإعرابية أهي من أثر عامل أم من أجل إيصال الكلمات ببعضها فتتعاقب الحركات ولكل منهم أدلته .
- ٣ - دعوة المحدثين إلى تيسير الدرس النحوي بإلغاء التأويل و الإعراب التقديري ومراعاة الظاهرة اللغوية وما يحيط بها من ظروف القول قد تخدم الدارس في تقريب المعاني المقصودة في العبارات والجمل المصاغة، لكنها لا تقدم للدرس النحوي الدقة في إعراب آية أو نص من النصوص .
- ٤ - كما أن الدعوة إلى تصنيف النحو تصنيفاً جديداً لا يقوم على الإلغاء والحذف بل على التثبيت الصحيح من أجل تمييز المرفوعات من المنصوبات والمنصوبات من المجزئات تعدّ من الدعوات المهمة التي يجب أن يؤخذ بها بنظر الاعتبار وتطبيقها في المراحل القادمة من أجل تيسير النحو على الدارسين .
- ٥ - ربط الإعراب بالمعنى والتي أعدها من الدعوات الجليّة في ضبط الكلمات وبيان المراد منها بدلاً من التركيز على الحركات الإعرابية وحدها فقط ، أعني بذلك معنى المراد بالفاعلية والمفعولية وأثر وجودها في الجملة أو التركيب النحوي .
- ٦ - أن الربط بين القديم الموسع فيه بالحديث الموجز فيه بعد بيان أفكارهما وآرائهما لتكون الفكرة واضحة لدى الدارس والسامع لئلا يشعر بالثقل من تلك ال تأويلات والتقديرية التي قد تشغل ذهنه وترهقه ، ولا الإيجاز المختصر جداً الذي يضيع الفكرة على الدارس والسامع ، بل كان الأولى الجمع بين القديم والجديد بأسلوب مهذب ومبوّب .
- ٧ - أغلب النحاة المحدثين ركزوا على ركني الجملة المسند والمسند إليه فعدوا الضمة علماً للاسناد والكسرة علماً للاضافة والفتحة ليست بعلامة إعراب ، فإذا دققنا النظر نجد أن الفتحة غالباً ما ترتبط بما هو خارج ركني الاسناد المفعول به ومتعلقاته .
- ٩ - أن النص القرآني قد تميّز بأسلوبه الرائع في إداء المعاني النحوية ، حيث اجتمعت القرينة اللفظية والقرينة المعنوية وقرينة السياق في بيان المراد من الآية الكريمة بطريقة تحمل البلاغة والبيان في آن واحد لانفكاك فيه .
- ١٠ - هناك دعوة خطيرة جداً هي اعتماد (اللغة العامية) كمحاولة لتيسير النحو من وجهة نظر قائلها ؛ وهي دعوة ظاهرها حق وباطنها باطل يجب التصدي لها وعدم فتح أبواب المناقشة والحوار فيها لأنّ في ذلك مضیعة للوقت والجهد ؛ لذا لم أشر إليها في ثنايا البحث لأنني أجدها دعوة هدم لادعوة تيسير .
- ١١ - وهناك دعوة على العكس من الدعوة السابقة ألا وهي ((التدريب والتطبيق على النصوص الكاملة التي ينبغي تحديد جملها الرئيسة والصغرى قبل الشروع بإعرابها . أمّا تدريس القواعد فلا يمتنع فيه

اعتماد الجمل المجتزئة والمستهلكة والشائعة عند الضرورة ، إنما يقع المحذور في التطبيق والتدريب الذي يجب أن يعتمد على النصوص الكاملة اعتماداً كلياً ، وهو أمر ينبغي عدم الاستهانة به في وضع المقررات الدراسية والتطبيقات اللغوية ((٦٨)؛ فأرى أنها دعوة ببناء لخدمة كتاب الله الكريم أولاً ، ولخدمة الدرس النحوي وتيسير طرق تدريسه ، وإزالة ما عليه من غبار التعقيد والصعوبات ، لاسيما في تذوق النص القرآني ومعرفة إحياءاته التعبيرية بالوقوف على سياقاته التركيبية وكيفية تكوينها بالاعتماد على المعنى الذي يرد الى الذهن أولاً ، ومن ثم تطبيق القاعدة النحوية التي لا بد منها في الدراسة ثانياً .

الهوامش

^١ لسان العرب مادة (عرب) ١١٤١٩

^٢ المفردات ٢١١

^٣ كتاب سيبويه ١ ٣٦١

^٤ الخصائص ٣٥١١

^٥ الايضاح في علل النحو ١٩

^٦ م٠ن

^٧ الفروق اللغوية ٢٠٨١

^٨ التعريفات ٢٦

^٩ الاصول ٣٦١١

^{١٠} الحدود في علم النحو ص ٢

^{١١} في النحو العربي قواعد وتطبيق ٢٨

^{١٢} الصاحبى في فقه اللغة ٤

^{١٣} مصطلح النحو العربي بين الأصل المادي والتطور الدلالي د٠ محمد كشاش ، شبكة صوت العربية

^{١٤} كتاب سيبويه ١٣١١

^{١٥} م٠ن

^{١٦} الخصائص ٣٥١١

^{١٧} الصاحبى ٣٢-١٦١

^{١٨} الايضاح في علل النحو ٧٠، ٦٩

- ١٩ م٠ن ٧١
- ٢٠ ظ٠م٠ن
- ٢١ م٠ن
- ٢٢ م٠ن
- ٢٣ ابراهيم أنيس في كتابه في اللهجات العربية
- ٢٤ في اللهجات العربية ٧٦
- ٢٥ ظ٠ من أسرار اللغة ،إبراهيم أنيس ١٧٣
- ٢٦ دلالة الألفاظ، ابراهيم أنيس ٤٨
- ٢٧ ظ٠ دلالة الألفاظ ٤٨
- ٢٨ ظ٠م٠ن
- ٢٩ تجديد النحو؛ عفيف دمشقية ٦٣
- ٣٠ ظ٠م٠ن
- ٣١ في النحو العربي قواعد وتطبيق د٠ مهدي المخزومي ٢٨
- ٣٢ ظ٠م٠ن ٧٥
- ٣٣ نحو التيسير (دراسة ونقد منهجي) ٦٧
- ٣٤ إحياء النحو ٩٦، ٩٥
- ٣٥ ظ٠م٠ن ٩٧
- ٣٦ فقه اللغة ؛رمضان عبد التواب ١٦٩
- ٣٧ ظ٠ الرد على النحاة (مقدمة شوقي ضيف) ٢٠، ١٨
- ٣٨ ظ٠ من أسرار اللغة ١٧٩
- ٣٩ الحيوان ٩١١١
- ٤٠ الرد على النحاة ٧٦
- ٤١ ظ٠ دعوة التجديد والتيسير في اللغة العربية ؛محمد عبد اللطيف
- ٤٢ نحو الفعل ٩
- ٤٣ م٠ن ١١، ١٢
- ٤٤ ظ٠م٠ن ٦١، ٦٠
- ٤٥ ظ٠ الدرس النحوي ،مهدي المخزومي ٦٥
- ٤٦ ظ٠ الدكتور محمد خير الحلواني رائد في تجديد النحو العربي؛مقالة (دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب (٢٠٠٦)
- ٤٧ د٠ ابراهيم زبيدة عن مقالة بعنوان (حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث) تشرين الثاني ٢٠٠٧ كتبها عصام الزبير
- ٤٨ نحو القرآن، أحمد عبد الستار الجواري ١٠٢
- ٤٩ الكشف ١٣٧٨٢

- ^{٥٠} نحو القرآن ٢٦
- ^{٥١} نحو القرآن ٢٦
- ^{٥٢} نظرية النص في إعراب القرآن الكريم ، د. محمد كاظم البكاء، كتاب مخطوط ، خط يده، ص ٤٣
- ^{٥٣} م. ن. ، ص ٤٣
- ^{٥٤} الكشف ٤٣١
- ^{٥٥} الكشف ١٧٠/٤
- ^{٥٦} نحو القرآن ٣٦
- ^{٥٧} احياء النحو ١٤٢
- ^{٥٨} ظ. نحو القرآن ٢٥
- ^{٥٩} ظ. التعبير القرآني، فاضل صالح السامرائي ٥٠، ٤٩
- ^{٦٠} ظ. النص القرآني من الجملة الى العالم، وليد منير ١٤٧
- ^{٦١} معاني الأبنية في العربية ، فاضل صالح السامرائي ٩
- ^{٦٢} اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ١٩٥، ١٩٠
- ^{٦٣} م. ن
- ^{٦٤} القطع في القرآن الكريم بثت هذه الحلقة بتاريخ 11/6/2003 ، د. فاضل صالح السامرائي
- ^{٦٥} النشر في القراءات العشر ٣٠٢١٢
- ^{٦٦} ظ. تفسير التحرير والتنوير ٦٠٦١٣٠
- ^{٦٧} القطع في القرآن الكريم بثت هذه الحلقة بتاريخ 11/6/2003 ، د. فاضل صالح السامرائي
- ^{٦٨} نظرية النص في إعراب القرآن الكريم ، د. محمد كاظم البكاء، ص ٣٦

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- إحياء النحو : د. إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م
- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن السراج النحوي
- الايضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م
- تجديد النحو العربي د. عفيف دمشقية، ط ١، بيروت، م عهد الاحياء العربي، ١٩٧٦
- التعبير القرآني: د. فاضل صالح السامرائي، المكتبة الوطنية ببغداد، ١٩٨٨
- التعريفات: السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، دار أحياء التراث العربي - بيروت - لبنان ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

- تفسير التحرير والتنوير للشيخ محمد بن طاهر، ط ٠ التونسية، دار سحنون، تونس، ١٩٩٧م
- الحيوان: لعمر بن بحر الجاحظ، تح: فوزي عطوي نشر مكتبة محمد حسين النووي، سوريا ومكتبة الطلاب وشركة الكتاب اللبناني، لبنان ٠
- الخصائص : أبي الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت ٠
- دعوات التجديد والتيسير في اللغة العربية د ٠ محمد عبد اللطيف، ١٢-٧-٢٠٠٤
- دلالة الألفاظ : إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية ٠
- الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي، د ٠ ت
- رسالة الحدود : لأبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، دار النشر : دار الفكر، عمان، تح: إبراهيم السامرائي، د ٠ ت
- صاحب في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها لابن فارس
- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، د ٠ ت
- فقه اللغة، رمضان عبد التواب، ١٩٨٦ ٠
- في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية ٠
- كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح وشرح: عبد السلام محمد هارون، ج ١، مكتبة الخانجي بالقاهرة للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٣، ١٤٠٨-١٩٨٨ م ٠
- الكشف عن حقائق التزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل-لجار الله الزمخشري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م
- لسان العرب لابن منظور (٦٣٠ هـ - ٧١١ هـ)، دار أحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط ٣ ٠
- اللغة معناها ومبناها : د ٠ تمام حسان، عالم الكتب، بيروت، ط ٤، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م
- لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: د ٠ فاضل صالح السامرائي، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط ١، ١٩٩٨
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د ٠ مهدي المخزومي ٠
- المدارس النحوية د ٠ شوقي ضيف، الناشر: وزارة المعارف بمصر، ط ٢، ١٩٦٨
- م عاني الأبنية في العربية : د ٠ فاضل صالح السامرائي، الناشر: المكتبة المركزية، جامعة بغداد، ١٩٨٠، ١٩٨١ م
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: ذوي القرى، مط ٠ ظهور، ط ٣، ١٣٨٤ هـ
- مفردات ألفاظ القرآن الكريم للحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني، الناشر، دار القلم، دمشق، د ٠ ت
- من أسرار اللغة، د ٠ إبراهيم أنيس ٠
- نحو التيسير (دراسة ونقد منهجي) د ٠ أحمد عبد الستار الجواري، مط ٠ المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ٠
- النحو العربي نقد وبناء : د ٠ إبراهيم السامرائي، الناشر : دار الصادق ١٩٦٨
- نحو الفعل : د ٠ أحمد عبد الستار الجواري، مط ٠ المجمع العلمي العراقي ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م ٠
- نحو القرآن : د ٠ أحمد عبد الستار الجواري، مط ٠ المجمع العلمي العراقي ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م ٠
- النشر في القراءات العشر: تأليف الإمام الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)، قدم له: الاستاذ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٣، ٢٠٠٦ م ١٤٢٧ هـ
- نظرية إعراب النص القرآني، د ٠ محمد كاظم البكاء، كتاب مخطوط خط يده ٠

-
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث د. نهاد موسى، د. ت. ٠

المقالات:

محمد خير الحلواني رائد في تجديد النحو العربي ،مقالة من منشورات اتحاد الكتاب العرب ٢٠٠٦، كتبها عصام الزبير
حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث مقالة للدكتور ابراهيم زبيدة ،تشرين الثاني ٢٠٠٧م